ماذا وراء وقف عمليات البناء في القدس
دور بلدية كوليك في محاولة تهويد المدينة

إعداد : محمود أبو

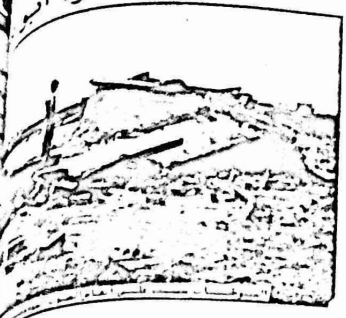

يوقف مسئول كامل عمليه اصدار رخص بناء جديده في القدس الموقعه. ويجمع المراقبون ان بلديه القدس العربيه برئاسه كوليك لم تعد تلوح في اي رخصه بناء جديده على الرغم من الشعبيه المتلهفه سعيدها من اجل الحصول على الموافقه لبناء بيت جديد.

وجمع محللو الاوساط ان سياسه حجر الرخص ومنع البناء في المنطقه العربيه قد ابتدأوا سعيدها منذ عام ١٩٦٧ واستدات بتحلي سياسه هذه السياسه بشكل صارخ ومكشوف في الايام الحاليه. حيث لا يكاد شاهد ورشه بناء جديده واحده في هذه المنطقه!

ومنعا بصدر بمقتضيات بلديه كوليك بهدم البيوت العربيه غير المرخصه في صور باهر والشياح والتكور. يوضح المحللات لبناء الضواحي الاستطانيه الجديده.

وجمع محللو الاوساط ان سياسه حجر الرخص ومنع البناء في المنطقه العربيه قد ابتدأوا سعيدها منذ عام ١٩٦٧ واستدات بتحلي سياسه هذه السياسه بشكل صارخ ومكشوف في الايام الحاليه. حيث لا يكاد شاهد ورشه بناء جديده واحده في هذه المنطقه!

ومنعا بصدر بمقتضيات بلديه كوليك بهدم البيوت العربيه غير المرخصه في صور باهر والشياح والتكور. يوضح المحللات لبناء الضواحي الاستطانيه الجديده.

ثم يحدده حتى العام ٢٠٠٠ بـ ١٩ الف بيت وهو نفس العدد في الفتره الحاليه مما يعني وقف البناء كليا.

وقد حدث بلديه كوليك هذا المخطط حيث قامت برفض اعطاء رخص البناء للعائلات العربيه وتحدثت الصحف الاسرائيليه في شهر اذار من عام ١٩٨٠ عن امتناع بلديه كوليك عن اعطاء الرخص منذ فتره طويله وذلك لمنع اي ازدياد في الكثافه السكانيه العربيه وتحديد النسبه العدديه عند مستواها الحالي اذا امكن بحيث لا تتجاوز حدود البناء الشرط القائم على جانبي الطريق الرئيسي بين القدس ورام الله وبعرض لا يتجاوز في حده الاقصى الـ ٥٠٠ متر.

وتتضح دور بلديه كوليك في تتبع مصادرات الاراضي من تصريح "يهوشع مطا" نائب عمدي كوليك، بعد مقابلته لمناحيم بيغن في اواخر اذار من عام ١٩٧٨ حيث افاد للصحفيين بان بلديته قد تقدمت بثلاثه اقتراحات لرئيس الوزراء الاسرائيلي وهي:

أ) نقل جميع المكاتب الحكوميه بما فيها جميع المكاتب التابعه لمختلف الادارات والوزارات وادارات الشركات الاسرائيليه مع موظفيها وعائلاتهم الى القدس.

ب) تشجيع اسكان اليهود في القدس "بمختلف الطرق".

ج) تشجيع التكاثر الطبيعي بين اليهود في مدينه القدس.

وبعد هذه التصريحات تم الاعلان عن مصادره ١٥ الف دونم في الخان الاحمر على طريق القدس اريحا بقرار عسكري في شهر كانون الثاني ١٩٧٩ لتوسيع مستوطنة معاليه ادوميم، وتم اصدار امر عسكري بمنع البناء في ٧٠٠٠ دونم من اراضي قرية عناتا المجاورة لمدينة القدس ومصادره ١٧٠٠ دونم من اجل اقامة مستوطنة معاليه ادوميم "ب" كذلك فقد قامت بلدية كوليك في شهر كانون الاول من عام ١٩٧٩ بالاعلان عن مشروعين هيكليين يقضيا بتحويل مساحات واسعة من حي الشيخ جراح ووادي الجوز الى مناطق خضراء تحت ستار التنظيم ومنع البناء فيهما.

اما العام ١٩٨٠ فلم يكن نصيبه باقل من العام الذي سبقه بالنسبة لاراضي مدينة القدس ففي شهر اذار اعلن عن مصادرة ٤٤٠٠ دونم من الاراضي الواقعة بين شعفاط ومستوطنة النبي يعقوب، وقد صرح "دافيد ليفي" في ذلك الحين بان الخطة الاسرائيلية تقضي بمصادرة ١٥ – ٢٠ الف دونم وبما ١٠ الاف وحده سكنيه عليها، الامر الذي يعني ان مجموع الاراضي التي تنوي مصادرتها بمعدى حدود مدينه القدس الموسعه ما رسمته السلطات الاسرائيليه.

ويحذر المتذكر ان بلدي كوليك قد اشترك في الجلسات السريه التي عقدت لبحث موضوع المصادره في ذلك الشهر واعلن تاييده للخطه وطالب بوضع ٣٠ مليار ليره اسرائيليه تحت ايدي بلديته وايدي وزاره الاسكان.

وفي شهر كانون الاول من عام ١٩٨٠ انتسب جميع الدلائل من خلال تطور الاحداث اليوميه بان بلديه "اورشليم" كانت تعمل على استكمال مخططها لتطويق مدينه القدس ضمن ما يسمى "بهيكل القدس التنظيمي الجديد"، فقد طالب كوليك وزير الداخليه الاسرائيلي "يوسف بورغ" بتطوير وتوسيع مستوطنه "النبي يعقوب" وبناء ضاحيه سكنيه الى الجنوب منها عدا عن تاييد كوليك لاقامة تجمع صناعي في مستوطنه معاليه ادوميم.

وفي عام ١٩٨١ بدأ الحديث عن اهميه تنفيذ مشروع وصل البلدة الفرنسية بمستوطنة النبي يعقوب وسيطلق على هذه المستوطنة اسم الضاحية الجنوبية للنبي يعقوب بحيث سيتم بناؤها (حسب تصريحات يهودا تامير رئيس ما يسمى بلجنة تخطيط حدود القدس) على ثلاثة مرتفعات استراتيجية، وسيتم ربطها في مدينة القدس بطريق "هاي وي". سيجري شقه الى الشرق من طريق القدس رام الله لتفادي المرور بضاحيتي شعفاط وبيت حنينا العربيتين.

وقد اتاح تنفيذ هذا المشروع (والذي فرغ منه في العام الجاري) استكمال مخطط تطويق مدينة القدس من ثلاثة جهات وهي الشمالية والجنوبية والغربية اما عن الناحية الشرقيه فسيتم توسيع مستوطنة معاليه ادوميم

من المتذكر بان اول قرار اسرائيلي بمصادره اراض من القدس العربيه (٧٢١ الف دونم) كان قد اتخذ اثر اجتماع رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق ليفي اشكول في الولايات المتحده بالرئيس الامريكي في تلك الفتره جونسون ١٠٠!

كيف تم تخطيط حدود القدس؟!

لم تكشف عن اهداف "لجنه تخطيط القدس" الا في كانون ثاني من عام ١٩٨١ على الرغم من ان هذه اللجنه والتي عملت مستقلين عن الحكومه الاسرائيليه والجيش الاسرائيلي وبلديه اورشليم القدس قد تم تشكيلها منذ عام ١٩٦٧.

وقد تطلب صحيفه "جيروزالم بوست" في كانون الثاني من عام ١٩٨١ وعلى لسان رئيس اللجنة يهودا تامير بعد افتتاح امر مخطط ربط ضواحي القدس الشرقية مع مستوطنه النبي يعقوب قوله، "ان هيكل القدس التنظيمي الذي نعمل على انهائه يهدف الى تطويق الكثافة السكانية العربية في بيت حنينا وشعفاط والبلدة القديمة واعطاء عناية خاصة للمناطق الاستراتيجية من اجل الانطلاق والتوسع منها عند التنفيذ".

وفي تلك الفترة بالتحديد تم تحديد خطين استيطانيين الاول داخلي والثاني خارجي، ويمتد الخط الداخلي من مستوطنة رامات اشكول وحتى جبل الزيتون، اما الخارجي فيمتد من مستوطنة "جيلو" المقامة على اراضي بيت جالا وبيت لحم وحتى مستوطنة راموت المقامة على ضواحي القدس مرورا بمستوطنة تل بيوت الشرقية، وقد صرح تامير ايضا بان الهدف من وراء عملية الضم هو الابقاء على اقل عدد ممكن من العرب ضمن حدود القدس.

وقد اكدت بلدية "كوليك" موافقتها على هذه السياسة في المشاريع الهندسية التي قدمت تمهيدا للاعلان عن مشروع الخارطة الهيكلية، متوسطة وبعيدة المدى التي بموجبها تم تحديد عدد السكان اليهود في منطقة القدس وضواحيها بـ ١٠٠ الف يهودي حتى العام ١٩٨٥ مع ضرورة بناء المزيد من الوحدات السكنية بين منطقة النبي يعقوب والنبي صموئيل اما بالنسبة لمخطط عام الفين فسيشمل البناء في منطقة بيت حنينا وحتى النبي صموئيل.

وبالنسبة للسكان العرب فقد

شروط البناء وفق تعليمات "كوليك"

أ) الا تقل مساحة الارض عن ٧٠٠ متر مربع وفي حالة ازدياده عن دونم يرسل مخطط البناء الى اللجنة اللوائية للتنظيم والتي تضيع فيها ملفات البناء لاشهر طويلة وغالبا تكون اجابتها بالرفض!

ب) الا يأخذ البناء مساحة تزيد عن ٢٥ بالمئة من مساحة الارض اضافة الى ضرورة منح جزء من هذه الارض للمصلحة العامة (الثلث عادة).

اضافة الى قيام بلدية كوليك بتسيير دوريات لمراقبة اي توسع عمراني في المناطق العربية، وضمن هذا النهج تم هدم مئات البيوت الواقعة في المنطقة العربية – تحت حجة ان اصحابها بنوها بدون الحصول على اي ترخيص على الرغم من ان جميع البيوت التي تم هدمها لا تتجاوز الغرفتين او الثلاثة غرف.

لنقترب من هموم الفلاحين أكثر!

يحتدم الصراع حاليا بين اصحاب الاراضي الصغيره والشركات الاسرائيليه. ففي الوقت الذي يستمر فيه اصحاب الاراضي باراضيهم، ويحولون كافه الادله القانونيه التي تحوزونها، ويستمدون قوات بوكالة شرعيه بملكيهم للارض. يرفض هذه الشركات القبول لقرارات المحاكم. ولدينا احدث الامثله على ذلك، في رفض شركة ماكور الاسرائيليه تنفيذ امر محكمه بداية نابلس بان توقف عملياتها بحوض الاصبع.

وعندما سمح اصحاب الاراضي في استصدار قرار ما، من المحكمه العليا الاسرائيليه، يضطر الشركة الاسرائيليه الى التوقف الموقت عن اعمالها. لكنها سرعان ما تعمل اسماعي من الفلاحين، بحوض ارضهم. مثلما عملت شركة "بوس" الاسرائيليه باراضي محمود موسى بوس التي تبلغ مساحتها ١٦ دونم في موقع "العوابد". فقد قامت جراراتها بقلع الشجر الحرجي، بالقمح والعمل عدة مرات، واتلفت ثلاثة آبار ماء، بالقاء التراب والصخور في داخلها، مما حولها الى مستنقعات آسنة.

ومع احتدام الصراع بين الشركات الاسرائيليه والفلاحين، فان الضروره تقضي ان نقترب الناس الموجودون خارج دائره القرية الفلسطينيه اكثر مع هموم ومعاناة الفلاحين. فهم، اي الفلاحين، وان كانوا والحاله هذه في صدر الدفع الا انهم يصارعون من اجل بقاء الارض التي يسهر عليها الحماة الفلسطينيه بتأكيد مكوناتها الاجتماعيه والاقتصاديه والسياسيه.

ان الارقام غير السبانيه، تشير الى ان اسرائيل استولت، منذ عام ٦٧ وحتى آذار ٨٠ على ٣٨ بالمئة من مساحة اراضي الضفة الغربيه، و ٣١ بالمئة من مساحة اراضي قطاع غزه. وهذه القصه تحمل كل "المساحات" المستقبله في تفكير ووجدان الفلاح الفلسطيني. خصوصا وان الارض الفلسطينيه كانت وما زالت محط اطماع الحركه الصهيونيه، فبدأ احد قادتها ويدعى "اوسشكن" عبر عن جوهر هذه الاطماع في خطاب القاه امام اللجنه التنفيذيه الصهيونيه عام ١٩٣٧ فقال "ليست مسألة الزراعه (زراعة الارض) هي ما نصبو اليه، بل اننا نطمح بالدرجة الاولى بان نضمن للامة اوسع الحدود الممكنه لبلادنا".

وبعد اربعين عاما من هذه الشهادة الصهيونيه، جاء "رعنان فايتس" ممثل المعراخ في الوكالة الصهيونية ورئيس قسم الاستيطان فيها فقال "ان مخطط الاستيطان الصهيوني خلال الستين عاما المنصرمة عملوا على اساس (...) التوسع باكبر مساحة ممكنة من الارض!"

والذي يعنينا، ليس اعادة تصريحات الدوائر الاستيطانية، وانما التأكيد على الحاجة الماسة لتوثيق علاقات جميع فئات هذا الشعب مع الفلاحين من خلال، اللقاءات الميدانية معهم، في بيوتهم وحقولهم المهددة ليحسّوا انهم ليسوا وحدهم في الميدان، وهذا اضعف الايمان ١٠٠٠٠

– عاطف سعد –